

الفصل الثالث

فيما يثبت به الزنا

- - الاقرار
- - الشهادة
- - الأدلة المختلف فيها

ان تكريم الاسلام للانسان ليبدو جليسا في كل شيء وفي موضوع
بحثنا نجد حرص الاسلام على حفظ كرامة الانسان وعدم اتاحة الفرصة
له أو لغيره لتثويته نفسه أو المجتمع .

ان الاسلام ينشئ مجتمعا نظيفا فاضلا لا مكان فيه للجريمة ولا مجال
فيه أيضا لانفائها ونشرها واشاعتها . فان وقعت الجريمة فهو يحرص
على تضيق سبل اثباتها سترا على الجناة عل توبة تدركهم ، وحفاظا
على الشكل العام للمجتمع . فلا مجال لاثبات جريمة الزنا الا باقرار
المرء على نفسه وله شروط ، أو الشهادة ولها شروط وللشهود شروط .
فاذا استجمع الاقرار أو الشهادة الشروط أخذ به والا سقط وظل
المتهم بريئا .

والشريعة المطهرة لا تثبت الزنى بالقرينة كما يفعل القانون البشرى
الوضعى وانما تقتصر الأدلة على اقرار أو شهادة .

الإقرار

* شروط المقر والإقرار :

أولا — شروط المقر :

- ١ — التكليف (البلوغ والعقل) .
- ٢ — الاختيار .
- ٣ — النطق .
- ٤ — أن تكون لديه الأهلية لفعل ما أقر به .

ثانيا — شروط الإقرار :

- ١ — ذكر حقيقة الفعل ذكرا صحيحا دقيقا .
- ٢ — اعتبار تعدد مراته ومجالسه .
- ٣ — الإقرار أمام القاضي أو الشهود .
- ٤ — أن يوافقه الطرف الآخر .

* حكم الرجوع عن الإقرار .

* اجتماع الشهادة والإقرار .

* حكم تلقين المقر ما يدرا عنه الحد .

الإقرار

الإقرار هو أحد طريقتين لاثبات جريمة الزنى ، ومعناه الإخبار عن شيء أو الاعتراف به ويعتبر طريقا للاثبات بشروط يجب أن تتوفر في الإقرار وفي شخص المقر .

وهو سيد الأدلة ، لأن المقر على نفسه هو أعرف الناس بالحقيقة وأحرص الناس على سمعته .

غير أنه يجب أن يكون معلوما أن المقر إذا أقر على نفسه بفعل شيء ممنوع فإن أثر هذا الإقرار مقصور عليه وحده . ولا يجوز أن يتعدى إلى الغير ما لم يقر هذا الغير بالفعل .

ماذا أقر شخص أنه زنى بامرأة وانكرت هي فأقراره حجة عليه وحده ، ولا تعتبر هي زانية باحتمال كذبه وارادته تشويه سمعتها . . وهذا رأى جمهور الفقهاء . . وذلك بخلاف ما لو ثبتت الجريمة بالشهادة فإنها تثبت على كل منهما ، وأبو حنيفة لا يعتد بأقرار الرجل إلا أن تصدقه المرأة ، والحق ما قاله الجمهور .

والإقرار سنة معتبرة ودليل معتد به أخذنا من حديث معاذ بن مالك الأسلمى (١) إذ كرر الاعتراف والرسول — صلى الله عليه وآله وسلم — يراجع ويستفصله ، ويتأكد من قواه العقلية ، وقد أجمع العلماء على وجوب رجس من اعترف بالزنا وهو محصن يصح أقراره بالحد (٢) . ويورد الامام ابن تيمية رأيا جديرا بالنظر وهو أن المقر اذا جاء مقرا بالذنب تائبا فلا يقام عليه حد الا بطلبه فهو كالذى يذنب سرا ، وان ذهب لم يقم عليه حد . قال : وعلى هذا حمل حديث معاذ « فهلا

(١) أنظر نيل الأوطار ج ٧ ص ١٠٠ فقد أورد روايات الحديث من طرق متعددة .

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ج ١١ ص ١٩٢ .

« تركتموه » وحديث الذى قال « أصبت حدا فأقمه على فاقميت الصلاة . . »
مع آثار أخر (١) .

وللامام أبى حنيفة رأى شاذ وهو انه اذا ثبتت جريمة الزنى على
شخص بالشهادة وأقر مرة واحدة قبل القضاء ثم أنكر سقط الحد (٢) ،
لأن الاقرار يلغى الشهادة ، ولما لم يقر الا مرة واحدة وشرطه اربع
نهي شبهة دائرة .

وهو رأى فى غاية الغرابة لانه باب واسع لفرار الجانى .

(١) فتاوى ابن تيمية ج ٢٨ ص ٣٠١ .
(٢) الفتاوى الهندية ج ٢ ص ١٤٤ .

شروط المقر والاقرار

المستقصى لما كتبه علماء الشريعة الاسلامية على المذاهب المختلفة .
يجد أنهم — رحمهم الله — قد وضعوا للاقرار شروطا لا بد ان تتوفر فيه حتى يقبل ويعمل به ، فمنها ما يعود الى شخص المقر ومنها ما يعود الى صفة الاقرار وعدده وكيف يكون وهي كلها تستهدف ايجاد الضمانات الكفيلة بجعل الاقرار صحيحا ومعتبرا . كما أنها تعين القاضى على التحرى فلا يصدر حكمه الا عن علم وبينة واضحة . فليس كل اقرار صحيحا ، اذ ليس كل الناس حريصا على سمعته ، وقد يقر شخص على نفسه بهدف تلوين آخر . ومن هنا تبدو أهمية هذه الشروط .

وطبيعى ان كل هذه الشروط ليست محل اجماع ولكننا نوردتها هنا فيما كان محل وفاق بينه ، وما كان رأى لبعضهم بيانه كذلك والله الموفق .

اولا — شروط المقر :

١ — التكليف :

يشترط فى الزانى لى تثبت جريمة الزنى عليه ان يكون مكلفا اى بالغا عاقلا (١) فلا يجب عليه حد ولا يصح منه اقرار الا بهما . لأن الصبى والمجنون رفع عنهما القلم لحديث « رفع القلم عن ثلاثة : عن النائم حتى يستيقظ وعن الصبى حتى يحتلم ، وعن المجنون حتى يعقل » (٢) ، واقرار الصبى لا يصح فى حد من الحدود ، لأن سبب وجود الحد لا بد وان يكون جنائيا ومعمل الصبى لا يوصف بكونه جنائيا فكان اقراره كذبا محضا .

والعقل مناط التكليف لذلك فاعتراف المجنون والسكران (١).

(١) الفتاوى الهندية ج ٢ ص ١٤٤ .

(٢) المغنى ج ٧ ص ١٩٢ .

لا اعتبار به ، وفي قصة ما عزر أنه — صلى الله عليه وآله وسلم —
سأل عن عقله ، وفي عهد عمر زنت مجنونة وثبت زناها فأمر برجمها
وردها على — رضى الله عنه — وراجع عمرا بأن الحد مرفوع عنها
فخلى سبيلها وجعل يكبر (١) .

وان صدر الفعل من مجنون في افاقته وأقر أنه جنى أثناء افاقته
أقيم عليه الحد .

٢ — الاختيار :

يشترط أيضا أن يكون متمتعا بكامل الحرية في أدائه لاعترافه بحيث
إذا شأبته أية شائبة اكراه سقط عنه الحد بهذه الشبهة ولا يخالف في
هذا أحد الا خلاف حول قبول دعوى الاكراه من الرجل لأنه لا يعقل
منه أما المرأة فيعقل (٢) .

ومن هنا تحرم الشريعة استعمال أساليب العنف أو التعذيب مع
المتهم لانتزاع اعترافه ، ويعتبر هذا الاعتراف ملغيا بالغا ما بلغ من
الصراحة والوضوح والدقة والتحديد . قال عمر بن الخطاب —
رضى الله عنه : « ليس الرجل بأمين على نفسه إذا جوعته أو ضربته
أو أوثقته » (٣) .

٣ — النطق :

هذا الشرط مبنى على أن الاقرار لا بد أن يكون واضحا كل
الوضوح .

فلا بد إذا من النطق ، فلا يقبل اقرار أخرس على نفسه ولو كانت
اشارته لا يتطرق اليها الاحتمال ، وهذا مذهب الحنفية (٤) وقبول

(١) المغنى ج ٨ ص ١٩٢ .

(٢) الفتاوى الهندية ج ٢ ص ١٤٤ .

(٣) المغنى ج ٨ ص ١٩٦ .

(٤) أنظر الفتاوى الهندية ج ٢ ص ١٤٩ والأحناف لا يقبلون
الشهادة على أخرس ولو استجمعت شروطها لأن خرسه شبهة فلو كان
ناطقا لدفع .

للحنابلة (١) قالوا : بأن الإشارة يتطرق اليها الاحتمال فكانت شبيهة
تسقط الحد .

ويرى الشافعية وبعض المالكية والحنابلة (١) ان الأخرس اذا
فهت اشارته أقيم عليه الحد ، قالوا : لانه يصح اقراره في غير الزنا
فيصح اقراره به كالناطق .

والواقع أن الإشارة مهما كانت واضحة فلن تكون كالتعبير بالكلام ،
وأنت ترى أن القائلين بقبول اقرار الأخرس اشتراطوا أن تكون اشارته
واضحة وصريحة ، فان لم تكن صريحة لا تقبل وهذا محل لقاء
المذهبين .

والذى يظهر أن تفسير وضوح الإشارة من عدمها يجب أن يترك
للقاضى الذى يستطيع أن يجزم بأن هذه الإشارة لها مدلول معين
ويستطيع أن يرد حتى الكلام الصريح ، كل ذلك من أجل ما أنيط به من
مسئولية التحرى والاستفصال الدقيق أسوة برسول الله - صلى الله
عليه وآله وسلم .

٤ - أن تكون لديه أهلية لفعل ما أقر به :

يشتترط في صحة الاعتراف أن يكون المقر لديه الأهلية والقدرة
لفعل ما أقر به من جرم ، فان كان جسمه لا يتحمل أن يقوم بهذا الفعل
فهو كاذب على نفسه ولا يعتد بهذا الاقرار لأن واقع نفسه يكذب
اعترافه .

وعلى هذا فان اقرار المجبوب بالزنا لا يقبل منه لانه فاقد للقدرة
على النكاح الصحيح الكامل لعدم وجود الآلة (٢) ، ولو شهد عليه
شهود بالزنا فهم كذبة ويحدون ، وهذا رأى أحمد (٣) .

(١) المغنى ج ٨ ص ١٩٦ .

(٢) انظر الفتاوى الهندية ج ٢ ص ١٤٣ .

(٣) المغنى ج ٨ ص ١٩٥ .

بخلاف الخصى والعينين فان اقرارهما جائز لوجود الآلة ، ولأن الزنا يصح بايلاج الحشفة — كما سلف — وهذا ممكن بدون الانتشار . وهذا رأى الشافعى وأبو ثور (١) وأبو حنيفة (٢) ، قالوا : لأنه يتصور منهما ذلك فاقبل اقرارهما به كالشيخ الكبير .

ثانياً — شروط الإقرار :

١ — ذكر حقيقة الفعل نكراً صريحاً دقيقاً :

يشترط لقبول الإقرار أن يكون في منتهى الصراحة والدقة في شرح الجريمة ومعبراً تعبيراً واضحاً عما أقربه المقر من الزنى . فلا يعتد بإشارة الى الفعل ، ذلك لأن الزنى يعبر به عما ليس موجبا للحد من مداعبة ومفاخذة ونحوها وليس فيه حد وإنما فيه التعزير .

ودليل هذا الشرط استيضاح النبى — صلى الله عليه وآله وسلم — لماعز لدرجة الدقة في السؤال مستعملاً الكلمات التى تشير الى الفعل اشارة صريحة « أفنكتها » ، « حتى غاب ذاك منك في ذاك منها » ، « كما يغيب الميل في المكحلة والرشاء في البئر » ، « هل تدرى ما الزنى » .

٢ — اعتبار تعدد مراته ومجالسه :

اختلف العلماء في عدد المرات اللازمة من الإقرار حتى يقسح صحيحاً :

فقد قال الامام أبوحنيفة والامام أحمد وموافقهما أن الإقرار بالزنى لا يثبت ويرجم به المقر أو يجلد حتى يقر أربع مرات (٣) واحتجوا بحديث الرجل الأسلمى الذى جاء الى النبى — صلى الله عليه وآله وسلم — معترفاً بالزنا وكان — صلى الله عليه وآله وسلم — يعرض عنه فجاءه من جوانبه حتى أقمره أربع مرات وبعد أن استفسره عن

(١) المغنى ج ٨ ص ١٩٥ .

(٢) أنظر الفتاوى الهندية ج ٢ ص ١٤٣ .

(٣) فتح البارى ج ١٢ ص ٢١٢ ، الفتاوى الهندية ج ٢

ص ١٤٤ .

الجنون فنفاه وعن الاحصان فأثبته قال : « اذهبوا به فأرجموه » (١) متفق عليه .

قالوا : ولو كان الحد يجب بمرة لما أعرض عنه الرسول — صلى الله عليه وآله وسلم — لأنه لا يجوز ترك حد وجب لله تعالى ، وقد ورد التصريح بذلك فيما رواه نعيم ابن هزال وفيه : « حتى قالها أربع مرات ، فقال رسول الله — صلى الله عليه وآله وسلم — « انك قد قلتها أربع مرات فيمن ؟ قال بفلانة » . رواه أبو داوود ، وهذا التعليل منه — صلى الله عليه وآله وسلم — يدل على أن اقرار الأربع هي الموجبة .

وروى أبو بزررة الأسلمي أن أبا بكر الصديق — رضى الله عنه — قال له عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان أقررت أربعاً رجك رسول الله — صلى الله عليه وآله وسلم — وقد أقر النبي — صلى الله عليه وآله وسلم — أبا بكر فكان سنة ، لأنه لا يقر على خطأ ، وأبو بكر لم يقل هذا الا اذا علمه من حكم النبي — صلى الله عليه وآله وسلم — ولولا ذلك لما تجاسر على قوله بين يديه (٢) .

وقال الامام مالك والامام الشافعى ان الاقرار يثبت بمرة واحدة ويرجم المقر ، واحتجوا بقوله — صلى الله عليه وآله وسلم — « واغد يا أنيس على امرأة هذا فان اعترفت فأرجمها » ولم يشترط عدده ، وحديث الغامدية ليس فيه اقرارها أربع مرات . وقال عمر ان الرجم حق واجب على من زنى وقد أحصن اذا قامت البينة أو كان الحبل أو الاعتراف ولأنه حق مثبت باعتراف مرة كسائر الحقوق .

ويرد على هذا من يشترط الأربع مرات بأن الاعتراف لفظ المصدر يقسع على القليل والكثير والأحاديث التي استندنا اليها تفسر وتبين أن

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ج ١١ ص ١٩٣ .

(٢) المغنى ج ٨ ص ١٩٢ .

الاعتراف الذى يثبت به كان أربعا أى أن أحاديثهم مطلقا قيدتها الأحاديث التى نستدل بها .

ويرد من يقول بأن المرة الواحدة تكنى بأن الاطلاق والتقييد من عوارض الالفاظ ، وجميع الأحاديث التى ذكر فيها تربيع الاقرار استعمال لا ظاهر لها ، وغاية ما فيها جواز تأخير اقامة الحد بعد وقوع الاقرار مرة الى أن ينتهى الى أربع ثم لا يجوز التأخير بعد ذلك .

والذى يلوح أن المسألة ترجع الى معرفة الحاكم بالجانى المقرر فان كان يعرفه جيدا فلن يحتاجه الى زيادة فحص وتأكد وبالتالي فتكنى المرة الواحدة ، وان كان يشكو فى عقله أو سكره وصحوه فانه يستنصل .

وعلى هذا تحمل الأحاديث التى فيها التراخى عن اقامة الحد بعد صدور الاقرار مرة على من كان أمره ملتبسا فى ثبوت العقل واختلاله والصحو والسكرو نحو ذلك ، وتحمل أحاديث اقامة الحد بعد الاقرار مرة واحدة على من كان معروفا بصحة العقل وسلامة اقراره عن المبطلات .

وبهذا يتقرر عدم اشتراط الأربع المرات ، وبناء عليه يسقط اشتراط أن تكون فى أربعة مجالس لأن تعدد الأمكنة فرع تعدد الاقرار الواقع فيها ، واذا لم يشترط فى الأصل تبعه الفرع فى ذلك (١) وليس شرطا عند الجمهور بدليل حديث الغامدية وحديث العسيف (٢) .

٣ - الاقرار أمام القاضى :

وهذا شرط الحنفية استنادا الى أن ما عزا انهما اقرب بين يدي رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - (٢) .

(١) نيل الأوطار ج ٧ ص ١١١ .

(٢) فتح البارى ج ١٢ ص ١١٢ .

فلو أقر شخص عند أناس فشهد عليه عند القاضى فان أنكر
سقطت شهادتهم ، وان اعترف عوقب باعتراؤه لا بالشهادة .

وقد يعارض هذا المذهب بما جاء فى حديث العسيف أن
رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - قال : « واغد يا أنيس
الى امرأة هذا فان اعترفت فارجمها » فان فيه تفويض الى غير القاضى
بقبول الاعتراف ، وفيه صحة هذا الاعتراف .

وربما قيل بأن أنيس عاد الى الرسول فأذنه بأقرار المرأة فأمر
برجمها ، لكن النص يظل صريحا فى صحة الاعتراف أمام مندوب الحاكم
كصحته أمام الحاكم وما نحن بصدده يبدو أن الحق مع الحنفية .
والله أعلم .

وهل يجوز للقاضى أن يحكم بأقرار الزانى من غير أن يشهد
عليه غيره ؟

قال البعض بجواز ذلك مستدلين بحديث العسيف ، قال الشوكانى
وقد يجاب عنه بأنه واقعة عين ، ويحتمل أن يكون أنيس أشهد قبل
رجمها (١) .

أما الشافعى فى قول وأبو ثور فيجيزان للحاكم فى الحدود أن
يحكم بما أقر به الخصم عنده وليس هذا رأى الجمهور .

٤ - أن يوافق الطرف الآخر :

هذا شرط اشترطه الأحناف فلو أقر رجل أنه زنى باهراة
وأنكرت هى فلا حد عليهما (٢) والجمهور على أن الحد يقام على من
اعترف والمنكر بدرا عنه الحد .

(١) نيل الأوطار ج ٧ ص ٩٩ .

(٢) الفتاوى الهندية ج ٢ ص ١٤٣ .

حكم الرجوع عن الاقرار

يجوز للمقر أن يرجع عن اقراره سواء قبل توقيع العقوبة عليه أو أثناءها ولا تقام العقوبة عليه الا بشرط بقائه على الاقرار الى تمام الحد (١) فان رجع عن الاقرار وهرب كف عنه ، وهذا مذهب الشافعى وأحمد وأبو حنيفة (٢) مستدلين بقول الرسول — صلى الله عليه وآله وسلم — فى حديث ماعز « هلا تركتموه فلعله يتوب فيتوب الله عليه » وفى رواية « الا تركتموه حتى أنظر فى شأنه (٣) ، قالوا : ويقال له بعد ذلك فان رجع عن الاقرار ترك ، وان عاد رجم لأن الرجوع عن الاقرار شبهة والحدود تدرأ بالشبهات .

وقال مالك فى رواية وغيره أنه يتبع ويرجم ذلك لأن النبى — صلى الله عليه وآله وسلم — لم يلزم من رجمه بعد رجوعه عن الاقرار دينه مع أنهم قتلوه بعد هربه ، وقال أبو حنيفة اذا أدرك فى الحال أقيم عليه بقية الحد وان كان بعد أيام سقط (٤) .

ويرد على هذا الشافعى وموافقوه بأنه « أى ماعز » لم يصرح بالرجوع ، وقد ثبت اقراره فلا يترك حتى يصرح بالرجوع ، قالوا : وانما قلنا لا يتبع فى هربه لعله يريد الرجوع ولم نقل أنه يسقط عنه الرجم بمجرد الهرب .

اجتماع الشهادة والاقرار

اذا اجتمعت على شخص ما بينة بأنه زنى واقرار منه بذلك فبأيهمما يعمل ؟

واذا رجع عن الاقرار مع قيام البينة فهل يسقط الحد ؟

(١) المغنى ج ٨ ص ١٩٧ .

(٢) الفتاوى الهندية ج ٢ ص ١٤٤ .

(٣) صحيح مسلم بشرح النووى ج ١١ ص ٢٩٤ .

يرى أبو حنيفة أن الاقرار أقوى من البينة وأصدق منها وبانتسالي فهو يعتبر رجوع المقر مستقلاً للحد حتى مع بقاء البينة .

ويرى الأئمة الثلاثة أن الرجوع عن الاقرار لا يبطل الشهادة وعليه فلا يسقط الحد ، وهذا هو الحق ان شاء الله اذ لو فتح هذا الباب لكان اقرار الجاني بشيء ثم رجوعه عنه سبيلاً الى اسقاط الشهادات .

حكم تلقين المقر بحد ما يدرا عنه الحد

تلقين المقر بما يوجب الحد بحجة تدرا عنه الحد مستحب (١) ويقبل رجوعه عن ذلك لأن الحدود مبنية على المساهلة والدرا بخلاف حقوق الأدميين وحقوق الله المالية كالزكاة والكفارة وغيرها فلا يجوز التلقين فيها ولو رجع لم يقبل رجوعه .

وقد ثبت التلقين عن النبي — صلى الله عليه وآله وسلم — وعن الخلفاء الراشدين ومن بعدهم واتفق عليه العلماء (٢) .

ومن العلماء من خص التلقين بمن يظن به أنه يجهل حكم الزنا وهو قول أبي ثور (٣) .

والمالكية يستثنون تلقين المشتهر بانتهاك الحرمات ويجيزون تلقين من عداه .

(١) سبل السلام ج ٤ ص ٧ .

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ج ١١ ص ١٩٥ .

(٣) فتح الباري ج ١٢ ص ١١٢ .

الشهادة

* الشروط العامة للشهادة :

أولا — شروط الشاهد :

- ١ — الاسلام والعدالة .
- ٢ — أن تكون لديه الأهلية الكاملة لفهم الحوادث ثم الشهادة عليه .
- ٣ — الذكورة .
- ٤ — الحرية .

ثانيا — شروط الشهادة :

- ١ — عدم التقادم .
- ٢ — اتحاد مجالس الشهادة .
- ٣ — التأكد من دقة الشهادة .
- ٤ — الأصالة في الشهادة .

ثالثا — عدد الشهود .

- * حكم الرجوع عن الشهادة .
- * موانع الشهادة .

الشهادة ثانياً أدلة الإثبات لجريمة الزنى ، وشهادة الزنى تختلف عن بقية الشهادات في الجرائم الأخرى من حيث التثبوت في قبولها بشروط يجب توافرها فيها وفي الشاهد والعدد المطلوب لها .

وقد أجمع العلماء على أن البيعة إذا قامت على زنا امرء ما وهو محصن يرمم (١) فإذا فقدت أحداً هذه الشرائط تطرق الشك في الشهادة .

ومشروعية الشهادة مأخوذة من قوله تعالى : (**والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً وأولئك هم الفاسقون**) (٢) .

ومن قوله تعالى : (**واللاتى يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم فان شهدوا فامسكوهن في البيوت حتى يتوفغن الموت أو يجعل الله لهن سبيلاً**) .

ومن قوله تعالى : (**لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء فإذا لم يأتوا بالشهداء فأولئك عند الله هم الكاذبون**) .

ومن قوله — صلى الله عليه وآله وسلم — للذى تذف امرأته بالزنا « آيت بأربعة يشهدون على صدق مقاتلك والافحد في ظهرك » .

أولاً — شروط الشاهد :

١ — الإسلام والعدالة :

يشترط في الشاهد أن يكون مسلماً عدلاً لقوله تعالى : (**واستشهدوا شهيدين من رجالكم**) وقوله : (**وأشهدوا ذوى عدل منكم**) وقوله : (**يأيها الذين آمنوا إذا جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين**) .

وذلك أن الشهادة تحتاج إلى عدالة ولا عدالة بدون الإسلام وعلى هذا فلا تقبل شهادة غير المسلم على المسلم (٣) .

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ج ١١ ص ١٩٢ .

(٢) النور ٤ .

(٣) المغنى ج ٧ ص ١٩٩ ، الفتاوى الهندية ج ٢ ص ١٥١ .

ويستثنى أبو حنيفة حالة الضرورة حيث يقبل فيها شهادة الذمي في الشهادة على الوصية حالة السفر حيث لا مسلم يشهد لقوله تعالى :
(أو آخران من غيركم) وقال الثامني ومالك الآية منسوخة (١) .

وشهادة أهل الذمة على بعضهم جهور الفقهاء لا يقبلها ، والأحناف يقبلون شهادة الذمي على مثله وهو الحق .

وان اشتراط الاسلام والعدالة في الشاهد ليعطى للانسان اطمئنانا الى نتيجة الحكم ، بينما شهادة الكافر أو الفاسق تدعو الى الريبة والشك .

فاذا كان الاسلام معروفا فقد اختلف الفقهاء فيما ماهية العدالة وحقيقتها . فقال بعضهم : العدل هو من لم يطعن عليه في بطن ولا فرج وقال آخرون : من غلبت حسناته سيئاته ، وقال آخرون : من يتجنب الكبائر الى غير ذلك .. وسببه ان الجمهور اعتبرها صفة زائدة على الاسلام (١) .

وقال أبو حنيفة يكفي في العدالة ظاهر الاسلام ، وأن لا تعلم منه جرحه ، ويعتبر المسلم عدلا ما لم يثبت عليه ما يؤدي الى جرح عدالته .

٢ — ان تكون لديه الأهلية الكاملة لفهم الحادث ثم الشهادة عليه :

ومعناه أن يكون عاقلا بالفا تادرا على استيعاب الحادثة وآداء الشهادة عنها بصيرا ناطقا غير مغفل ، وهذا الشرط محل انصاق بل ان العقل والبلوغ شرط في صحة شرط العدالة (٢) .

(١) بداية المجتهد ج ٢ ص ٣٤٦ ، ٣٤٧ .

(٢) بداية المجتهد ج ٢ ص ٣٤٦ .

والقدرة على الاستيعاب مهمة أيضا في تحمل الشهادة فالمغفل والأخرس والأعمى مثلا .. لا يقدررون .. كل لظرفه الخاص به على رؤية الحادثة وادراكها واداء الشهادة عنها .

وعدم القدرة هذه تعتبر شبهة تدرا الحد عن المشهود عليه .
والأعمى في شهادة الزنى بالذات لا تقبل شهادته لأنها شهادة تعتمد على الرؤية ، أما القضايا التي تعتمد على السماع فمهادته تقبل .

وهذا الشرط لا يستطيع أن يتأكد من تحققه في الشاهد الا التامنى فهو الذى يستطيع أن يحدد مقدار الغفلة ، ووضوح الاشارة ، فأريه هو الفيصل في هذا ذلك لأن الله تعالى يقول : (ممن ترضون من الشهداء) وهذا معناه حصول كامل الاطمئنان الى الشاهد وشهادته .

٣ - الزكورة :

يشترط العلماء في شهود الزنى أن يكونوا جميعا من الرجال ، ولا يقبلون شهادة النساء في الحدود مطلقا (١) الا ما يراه ابن حزم أنه يجوز أن يقبل في الزنى شهادة امرأتين مسلمتين عدلتين مكان كل رجل ، والذى عليه الجمهور أنه لا تقبل شهادة النساء في الحدود لا مع رجال ولا مفردات لأن النص القرآنى قد حدد الشهود بأربعة ، وهو اسم لعدد الذكور فيكتفى به ، ولأن المرأة يتطرق اليها النسيان ولذلك جعل الله بدل الرجل امرأتين في الشهادة واحتمال تطرق هذا النسيان الى شهادة المرأة شبهة في اثبات شهادتها والحد يدرأ بالشبهة .

٤ - الحرية :

لا تقبل شهادة الرقيق لأن شهادة العبد مختلف فيها في سائر الحقوق فيكون هذا الاختلاف شبهة تمنع من قبول شهادته في الحد لأنه يندرأ بالشبهات (٢) .

(١) المغنى ج ٨ ص ١٩٨ ، بداية المجتهد ج ٢ ص ٣٤٨ .
(٢) المغنى ج ٨ ص ١٩٩ والفتاوى الهندية ج ٢ ص ١٥١ .

وقد نقل ابن رشد أن الظاهرية يقبلون شهادة العبد لأن العبودية لا تأثير لها في العدالة (١) ، وفي رواية عن أحمد أنه يقبل شهادة العبد ، وهو قول لأبي ثور ، قالوا : لدخله في عموم النص ، ولأنه عدل ، ذكر ، مسلم فتقبل شهادته كالحر .

وهذا هو الصواب لأن المانعين لا يعتمدون على دليل قاطع ، ولعموم النصوص ولأن الإسلام - دين الإنسانية - لا يميز بين حر وعبد ، ولا ينفى أن تحول العبودية - وهى طائفة على الإنسان - بينه وبين حقوقه الإنسانية .

ثانياً - شروط الشهادة :

١ - عدم التقادم :

روى عن عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - أنه قال : « أيما قوم شهدوا على حد لم يشهدوا عند حضرته فانما شهدوا عن ضعف ، ولا شهادة لهم » فإذا شهد شهود بحادث زنى على شخص ما بعد مرور وقت من حدوثه ، فإن شهادتهم ترد ، ذلك أن المرء مخير إذا رأى زنى بين أن يشهد حسبة لله ، أو يستر على أخيه ، فإذا اختار الستر ثم شهد بعد ذلك دل على ضعفه على الشهادة وهذه شبهة تسقط بها الشهادة ، وهو مذهب الأحناف (١) وقول لأحمد ، ولما لم يعارض أحد عمر في قوله كان اجماعاً (٢) .

فإذا ثبت أن الشاهد كان له عذر أخره عن أداء الشهادة في وقتها كمرض أو سفر أو غياب عن البلد التى فيها الحاكم أو نحوه . . . قبلت الشهادة (٣) .

(١) بداية المجتهد ج ٢ ص ٣٤٧ .

(٢) الفتاوى الهندية ج ٢ ص ١٥٨ والتقدم عندهم يسقط كل حد إلا القتل . قالوا : ولو هرب أثناء إقامة الحد عليه ثم لم يدرك إلا بعد ما تقدم الزمان فلا يقام الحد .

(٣) فقه السنة ج ٩ ص ١٢١ .

وليست هناك مدة مقدرة للتقدم بل يترك تحديدها الى القاضى ،
لان الذين حددوا لم يستندوا الى نص ولا دليل .

اما المالكية والشافعية والظاهرية والزيدية وراى لاحمد فلايسقط
للتقدم عندهم الشهادة والحق انها تسقط به الا لعذر . والله اعلم .

٢ — اتحاد مجلس الشهادة :

هذا الشرط يشترطه ابو حنيفة (١) ومالك ويحتجون ان عمر
ابن الخطاب حين تقدم اليه الشهود بالشهادة على المغيرة وشهد
ثلاثة وأبى الرابع اقام عليهم حد القذف ولو اشتهر اتحاد المجلس زمانا
ومكانا ما جادله جلدهم لاحتمال ان ياتى رابع .

اما الشافعية والظاهرية والزيدية فلا يشترطون هذا الشرط نسواء
شهدوا مجتمعين أو متفرقين فى مجلس واحد أو مجالس متفرقة ،
فان شهادتهم تقبل لأن الله تعالى ذكر عدد الشهود ولم يذكر المجلس
(لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء) ، ولان كل شهادة مقبولة تتبل ان
اتفقت ولو تفرقت فى مجالس ، كسائر الشهادات .

ويرى أحمد انه اذا جاء الأربعة متفرقين والحاكم جالس فى مجلس
حكمه لم يقم قبلت شهادتهم (٢) .

والناظر يجد أن تنظيم القضاء فى هذا العصر لم يبق لهذه المسألة
مبررا لنتار ، فان المحكمة تحدد موعدا للنظر فى القضية ، وتعلن مما
يفرض على الشهود التواجد فيه ، وكذلك كل من له علاقة بالموضوع .

فاذا انعقدت المحكمة فى موعدها المضروب ولم يكتبل الشهود فهم
مؤذنة لا خلاف فى ذلك ، وما داموا سيحضرون بناء على موعد محدد
من قبل فسيكونوا جميعا وفى مجلس واحد . والله اعلم .

(١) الفتاوى الهندية ج ٢ ص ١٤٤ ، ١٥٢ .

(٢) المغنى ج ٨ ص ٢٠٠ .

٣ — التأكد من دقة الشهادة :

يجب على القاضي أن يتأكد من وقوع الجريمة بشكل دقيق وبفحص عميق (١) مستفسراً للشهود عن ظروف الحادث فيسألهم عن مكان الوقوع وعن الكيفية وعن الوقت وعن الساعة وعن الأشخاص وعن مشاهدة الميل في المكحلة ، بحيث يتأكد أن كل الشهود جازبون بما يشهدون به ، فان تردد بعضهم أو اختلفت شهادتهم سواء في تحديد المكان أو الزمان أو الكيفية أو الصفة سقطت شهادتهم وهم قذفة ، لأن تفاوت شهادتهم دليل على الكذب أو شبهة في ذلك والشبهة تدرا الحد .

ومشروعية هذا مأخوذة من حديث قصة ما عر اذ قال له — صلى الله عليه وآله وسلم — « لعلك قبلت أو غمرت أو نظرت فمقل : لا يارسول الله فسأله رسول الله — صلى الله عليه وآله وسلم — باللفظ الصريح لا يكفى قال : نعم قال : كما يغيب المرود في المكحلة والرشا في البئر قال : نعم » .

والنظر في هذه الحالة مباح للشاهد للحاجة الى الشهادة كما ابيح للطبيب والقبالة (١) .

٤ — الأصالة لا النيابة في الشهادة :

فلا تقبل الشهادة عن طريق النيابة وهى الشهادة أن فلان شهده بكذا ، وهذا رأى أبى حنيفة واحمد وقول للشافعى .

بينما مالك يجوز الشهادة على الشهادة سواء في الحدود أو غيرها . ويشترط زيادة في الحيلة أن يشهد رجلان على شهادة الشاهد الأصى .

والفقهاء متفقون على قبول الشهادة على الشهادة في المعاملات غير الحدود ، أما الحدود فلها وضع خاص اذ أن أدنى شبهة تسقط الشهادة وتدرا الحد ، والشهادة عن شهادة يتطرق اليها احتمال الكذب واحتمال الضعف في الفعل واحتمال التحريف ولا يستطيع القاضي استفصال الشاهد عن الشهادة لأنه لم يحضر الحادثة . وبهذا الاحتمال لا تصيح الشهادة عن الشهادة في موضوع حد الزنا . والله أعلم .

(١) الفتاوى الهندية ج ٢ ص ١٤٤ .

(٢) فقه السنة ج ٩ ص ١١٩ .

ثالثا — عدد الشهود (١) :

يشترط في الشهود بالاضافة الى ما سلف من شروط في الشاهد والشهادة أن يكون عدده أربعة وهو اجماع (٢) وذلك من عدل التشريع الاسلامى ليضمن أن لا توقع عقوبة على انسان الا وقد بلغت في القضية من الوضوح مبلغا جعلها كالشمس ، اذ أن وجود اية شبهة تؤدي الى اسقاط الشهادة .

وعليه فلا يجوز للقاضي أن يحكم بالعقوبة على شخص ما الا بعد أن يحس أن نفسه قد تشبعت بقناعة أن الجريمة قد وقعت .

ورأفة الشريعة بالخلق تبدو في هذه المسألة واضحة — كما في كل مسألة — اذ أنه صعب جدا أن تتوفر للشهادة على قضية الزنى أربعة رجال بالشروط السالفة فاذا حصل ذلك فهو يدل على أن الزانى والزانية قد بلغا من التهتك والاستهتار والوقاحة حدا كبيرا فهما جرب في الامة لا بد من استئصاله وقطعه .

واشترط الأربعة صريح في القرآن ولا خلاف فيه مطلقا وقد سلفت الآيات وجاء في الحديث قال سعد بن عبادة لرسول الله — صلى الله عليه وآله وسلم — أرايت لو وجدت مع امرأتى رجلا أمهله حتى أتى بأربعة شهداء ؟ فقال النبي — صلى الله عليه وسلم — « نعم » رواه مالك في الموطأ وأبو داوود في السنن .

(١) مذهب الأحناف أن عدد الشهود يجب أن يظل (أربعة) ثابتا لا يختل في كل المراحل سواء في مرحلة الشهادة أو التحقيق أو القضاء والى بعد الحد فاذا حصل خلل فانهم يعتبرونها شبهة دائرة كموت أحد الشهود أو غيابه أو ردة أحدهم أو إصابته بالعمى أو الخرس أو الفسق أو حد في قذف أو أصيب أحدهم فانتقطعت يده كل ذلك يسقط الحد ولا فرق بين أن يحصل ذلك قبل القضاء أو بعده المهم أن يكون قبل إقامة الحد . (الفتاوى الهندية ج ٢ ص ١٤٦ ، ١٥١) والمتأمل يجد أنهم يتساهلون جدا في قبول أى شيء ليكون شبهة دائرة للحد ، ولكل اجتهاده . والله أعلم .

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ج ١١ ص ١٩٢ .

وإذا نقص العدد أو اختلفت الشهادة لفقد شرط من الشروط فانهم يحدون حد القذف وهذا مذهب الأحناف (١) والمالكية وأرجح الأقوال في المذهب الشافعي وأحمد والدليل أن عمر بن الخطاب حد الثلاثة الذين شهدوا على المغيرة بسبب نقصانهم عن النصاب المطلوب .

وقال بعض العلماء لا يحدون لأن قصدهم الشهادة حسبة لله لا القذف وهي رواية عن أحمد وقول مرجوح عند الشافعية ومذهب الظاهرية (٢) .

والضواب القول الأول فعلى الشهود قبل توجيههم إلى التماسي أداء الشهادة أن ينظروا فإن كانوا أربعة مؤهلين للشهادة تقدموا فشهدوا وإن كانوا أقل أو أربعة ولكن فيهم نواقص فإن الأفضل لهم الصمت سترًا لأخيهم وحفظًا لكرامتهم .

ولكن إذا كانوا قد رأوا الزنا فعلا واجتهدوا وتقدموا أربعتهم فإذا بالقضاء والسبب من الأسباب المقبولة يرد شهادة أحدهم فهل يصرون وفي لحظة مجرمين يحدون حد القذف ؟ .

وللعلماء في هذا آراء . . فالإمام مالك يوجب الحد على كل شاهد إذا لم تكن الشهادة مقبولة ، وفي الطرف الآخر الإمام ابن حزم لا يوجب الحد مطلقا على الشاهد ولو كان واحدا لأنه شاهد وليس بقاذف ، ويقف العلماء الآخرون مواقف متفاوتة بين هذين الاتجاهين .

والذي يستطيع حقيقة التفريق بين الشاهد والقاذف هو القاضي الكيس الفطن ، فإن اتضح له أن الشهود كذبة وأنهم يحاولون اتهام شخص بالزنا فهم قذفة ، وإن اتضح العكس وهو أن نية الشاهد طيبة وأنه إنما أراد الشهادة احتسابا وليس مغرضًا عنى الجاني ولا بينه وبينه عداوة سابقة فكل ذلك أو بعضه يشكل شبهة تدرأ عن الشاهد حد القذف خاصة إذا كان معروفا بالعدل متصفا بالورع . والله أعلم .

(١) الفتاوى الهندية ج ٢ ص ١٥٢ .

(٢) المحلى ج ١١ ص ٢٦٠ .

حكم الرجوع عن الشهادة

إذا اكتملت الشهادة من حيث أهلية الشهود إلا أن أحد الشهود قد رجع عن شهادته بعد أدائه لها فما رأى هل يمضى القاضى فى تنفيذ الحكم على المتهم باعتبار أن الشهادة انتهت . . . أم يوف التنفيذ ويعيد النظر ؟

إذا كان الرجوع قبل تنفيذ الحكم فبإمكان ايقاف التنفيذ لأن رجوع أحدهم يجعل التهمة غير ثابتة لعدم اكتمال عدد الشهود فالحد يسقط عن المتهم ويحد الشهود جميعا حد القذف وهذا مذهب أحمد فى رواية عنه وأبو حنيفة .

بينما يرى بعض الأحناف وفى رواية عن أحمد أن الحد يوقع على الثلاثة دون الراجع ، تشجيعا له على الرجوع لأنه برجوعه ينقذ حياة المشهود عليه .

ويرى الإمام الشافعى ومالك أن يوقع الحد على الراجع دون الثلاثة فالثلاثة شهادتهم ثابتة وهذا الراجع أقر على نفسه بالكذب .
وإذا كان الرجوع بعد تنفيذ الحكم فإن كان الحد جلدا فيحد الراجع ، وإن كان الحد رجما فيحد الراجع ويدفع ربع الدية ، وإذا رجعوا جميعا فعليهم القود إن ثبت أنهم تعمدوا الكذب والدية إذا ثبت أنهم أخطأوا .

موانع الشهادة

قد تستوفى الشهادة شروطها والشاهد شروطه والشهود عندهم إلا أن القاضى يجد نفسه متوقفا عن الحكم أو جازما بسقوط الشهادة بسبب وجود شبهة من حب أو كره بين الشاهد والمشهد عليه فإن العلماء أجمعوا على أن مثل هذه الشبهة تسقط الشهادة (١) فلا تقبل شهادة المحب لمحبوبه وصديقه ، ولا تقبل شهادة العدو على عدوه أو بغضه ، ذلك لأن الله تعالى يقول : (**يأيتها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين**) فالعداوة قد تدفع الإنسان الى عدم التزام جانب العدل بالشهادة وكذلك المحبة قد تدفعه الى الانحياز الى صاحبه فلا بد أن يكون الشاهد محايدا عدلا . والله أعلم .

(١) بداية المجتهد ج ٢ ص ٣٤٧ .

الأدلة المختلف فيها

✽ القرائن :

- تعريف القرينة .
- حكم القرائن في مجال الحدود .
- ✽ القضاء بعلم القاضى .

الأدلة التي تثبت جريمة الزنا وليست محل خلاف هي التي مرر
ببحثها : الاترار ، والشهادة . فاذا توافرت شروط أحدهما
أو كلاهما قبلت وعمل بها .

وليس بين العلماء خلاف حول الدليلين وان كان يوجد خلاف
أحيانا حول بعض الشروط اللازمة .

وهناك أدلة لا تصل من حيث القوة الى قوة الدليلين الثابتين ،
وهي قد تصلح في بعض مسائل القضاء لكنها قد لا تصلح في الدماء
وأحدود. نظرا لخطورة هذه القضايا ولأنها تؤدي الى ازهاق نفوس
وذهاب أرواح .

وهذه الأدلة المختلف فيها هي :

١ — القرائن .

٢ — علم القاضى .

القـرائن

هى الامارات التى تدل على وقوع الجريمة بمقال ، أو اثر ، أو غيره . وتتفاوت درجات دلالة القرينة على الجريمة من حيث : قوة الوضوح . فبينما تكون مرة قوية واضحة فتدل بيقين على الجريمة ، تكون مرة أخرى خفية ضعيفة الدلالة ، ومن هنا يختلف الحكم بها باختلاف صفاتها ودلالاتها .

وقد تستخدم القرينة كمرجح لصحة دليل آخر غيرها أو لتضعيفه .

وقد اختلفت آراء الفقهاء فى الأخذ بها فمنهم من اعتمد عليها وأخذ بها فى أمور كثيرة ، ومنهم من رفض الاعتماد عليها ، والجميع يلتزم حول رفض القرينة الضعيفة ، أما القوية فانها اذا وجدت أيدت عند من لا يقول بها الدليل الآخر وعمل بها من يقول بها .

والامام الجليل ابن القيم يقول بالأخذ بالقرينة وعوارض الأحوال والحكم بنسأ عليها ، بل ان عنده توسعا فى معنى البينة فهو يقول (١) : « فالبينة اسم لكل ما يبين الحق ويظهره ومن خصها بالشاهدين أو الأربعة لم يوف مسمأها حقه ، ولم تأت البينة قط فى القرآن مرادا بها الشاهدان وإنما أتت مرادا بها الحجة والدليل والبرهان مفردة ومجموعة ، وكذلك قول النبى - صلى الله عليه وآله وسلم - البينة على المدعى المراد به أن عليه ما يصح دعواه ليحكم له والشاهدان من البينة ، ولا ريب أن غيرها من أنواع البينة قد يكون أقوى منها كدلالة الحال على صدق المدعى فانها أقوى من دلالة أخبار الشاهد فالشارع لم يبلغ القرائن والامارات ودلائل الأحوال بل من استقرأ الشرع بمصادره وموارده وجده شاهدا لها بالاعتبار ، مرتباً عليها الأحكام » .

(١) الطرق الحكمية فى السياسة الشرعية لابن القيم ص ١٤ .

وقد أورد — رحمه الله — الأدلة الشرعية على الأخذ
بالتقرينة ودلالة الحال مثل قوله تعالى في قصة يوسف — عليه
السلام — (**وشهد شاهدين من أهلها إن كان قميصه قد من قبل
فصدقت وهو من الكاذبين ، وإن كان قميصه قد من دبر فكذبت وهو
من الصادقين**) وقد ذكر الله هذه الشهادة ولم ينكرها وحكاها
مقررًا لها .

وكذلك حديث أن النبي — صلى الله عليه وآله وسلم — أمر
الزبير أن يقرر عم حبي بن أخطب بالعذاب على إخراج المال الذي
غيبه وأدعى نفاذه وقال : « العهد قريب والمال أكثر من ذلك » فهاتان
تريتان في غاية القوة .

وحديث جابر بن عبد الله قال : أردت السفر إلى خيبر فأتيت
النبي — صلى الله عليه وآله وسلم — فقلت : انى أريد الخروج إلى
خيبر فقال : إذا أتيت وكيلي فخذ منه خمسة عشر وسقًا فإذا دُلب منك
آية فضع يدك على ترقوته .^١

إلى كثير من الأدلة التي ساقها — رحمه الله — فهو يقرر
الأخذ بالتقرينة في كل شيء إذا كانت قوية وواضحة مثل قوله « إذا رأينا
رجلاً مكشوف الرأس — وليس ذلك من عادته — وآخر هارباً قدماه
بيده عمامة وعلى رأسه عمامة حكمنا له بالعمامة التي بيد الهارب تبعاً ،
ولا نحكم بها لصاحب اليد التي قطعنا وجزئنا بأنها يد ظالمة غاصبة
بالتقرينة الظاهرة التي هي أقوى بكثير من البينة والاعتراف. (١) .

لكنه — رحمه الله — مع تقريره هذا يؤكد أن ذلك لا يستقيم
إلا لحاكم « فتيه في الأمارات ودلائل الحال ومعرفة شواهدة وفي القرائن
الحالية والمقالية ، كفتحه في جزئيات وكليات الأحكام فهائنا نوعان
من الفقه لابد للحاكم منها : فقه في أحكام الحوادث الكلية ، وفقه
في نفس الواقع وأحوال الناس يميز به بين الصادق والكاذب والمحق

(١) الطرق الحكيمية في السياسة الشرعية لابن القيم ص ٨ .

والمبطل ثم يطابق بين هذا وهذا فيعطى الواقع حكمه من الواجب ولا يجعل الواجب مخالفا للواقع ... الخ (١) .

ومن هذا المنطلق حكم عمر بن الخطاب والصحابة معه — رضى الله عنهم جميعا — برجم المرأة التي ظهر فيها الحبل ولا زوج لها ولا سيد ، وجاء ذلك في حديث عمر المشهور الذى رواه ابن عباس وأخرجه البخارى وجاء فيه « والرجم واجب على كل من زنا من الرجال والنساء اذا كان محصنا اذا قامت البينة أو كان الحبل أو الاعتراف » ، وجاء عن عثمان أنه كان يرى ذلك (٢) ، وكذلك عن علي أنه قال : « يا ايها الناس ان الزنا زناءان : زنا سر وزنا علانية ، فزنى السر ان يشهد الشهود فيكون الشهود أول من يرمى وزنا العلانية ان يظهر الحبل أو الاعتراف فيكون الامام أول من يرمى (٢) » .

وهو مذهب مالك واحمد فى أصح روايتين عنهم بأن تعتمد القرينة الظاهرة الا أن تظهر آمارات الاكراه فيدرا الحد بالشبهة فقد رفعت امرأة الى عمر حاملة وليس لها زوج وادعت ثقل رأسها وأن رجلا وقع عليها نائمة ولم تستيقظ حتى فرغ فدرأ عنها الحد قنوا : وهذا قول سادة الصحابة ولم يظهر لهم مخالف فيكون اجماعا .

وفى رواية لاحمد ومذهب الشافعى وأبى حنيفة أنه لا يلزم الحد على المرأة الحامل التى لا زوج لها بمجرد الحمل ، لاحتمال أن يكون من وطء اكراه أو شبهة والحد يسقط بالشبهات ، وقد قيل أن المرأة تحمل من غير وطء بدخول ماء الرجل فى فرجها اما بفعلها أو فعل غيرها ولهذا وجد حمل البكر .

والحاصل أن المرأة الحامل من غير زوج لابد أن يستنصلها القاضى فإن ادعت شبهة وكان معها ما يدل عليه كجرح من مقاومة أو غيره أسقط

(١) نفس المصدر ص ٥ .

(٢) المغنى ج ٨ ص ٢١٠ — ٢١١ .

عنها الحد ، وان لم تدع شيئاً فمجرد وجود الحمل علامة واضحة على وقوع الزنا (١) . والله أعلم .

القضاء بعلم القاضى

جمهور العلماء على أن القاضى لا يجوز له أن يحكم بعلمه فى جريمة الزنا ما لم يتم دليل من اقرار أو شهادة ، وقد روى هذا عن أبى بكر الصديق وبه قال مالك وأبو حنيفة وأحد قولى الشافعى وأحمد (٢) مستدلين بقوله تعالى : (فاستشهدوا عليهن أربعة منكم) وقال : (فاذا لم يأتوا بالشهداء فأؤتئك عند الله هم الكاذبون) وقال عمر : « أو كان الحبل أو الاعتراف ، قالوا : ولأن القاضى لا يجوز له أن يتكلم بما علم عن الجانى ولو فعل لكان تاذفا يلزمه حد القذف كغيره ، ويقدر فى عدالته ، ولأن علم القاضى فيه شبهة تسقط الحد كذلك ، ولأنه لا يجوز أن يكون الحاكم حاكما وشاهدا فى آن واحد .

وللشافعى فى قول آخر له ولا أبى ثور أن يقيم الحد بعلمه ، قالوا : لأنه إذا جاز له اقامته بالبينة والاعتراف الذى لا يفيد الا الظن ، فبما يفيد العلم أولى .

والواضح أن رأى الجمهور هو الذى معه الدليل وهو المنطقى ، إذ انقاضى قد يكذب وقد يرتشى وهو بشر مهما بلغ فى درجات الكمال . وعليه فلا تثبت الجريمة الا باقرار أو شهادة أو حمل لم تدع فيه شبهة . والله أعلم .

(١) أنظر فتح البارى ج ١٢ ص ١٣٧ ، التاج ج ٤ ص ٢١٢ ، سبل السلام ج ٤ ص ٨ ، نيسل الأوطار ج ٧ ص ١١٩ ، فتاوى ابن تيمية ج ٢٨ ص ٢٣٤ ، ج ١٥ ص ٣٠٥ - ٣٠٦ ، صحيح مسلم بشرح النووى ج ١١ ص ١٩٢ ، ٢٠١ .

(٢) المغنى ج ٨ ص ٢١٠ ، وفتاوى الهندية ج ٢ ص ١٤٥ .

الخاتمة

وقد آن للقلم أن يستريح وبعد جولة ممتعة في عالم التراث الخالد ، يسرنى أن أسجل في خاتمة المطاف خاتمة البحث أضمنها خلاصته ونتائجه فأقول وبالله التوفيق :

تكون هذا البحث من مقدمة وثلاثة فصول .

* تحدثت في المقدمة عن حكمة التشريع الاسلامى فى تحريم الزنى وبينت خطورته وأثره على الصحة ، وعلى الحياة الاجتماعية ، وحتى الاقتصادية موردا الأدلة فى كل ذلك وناقشت تحريم الاسلام لمقدمات الزنى وبينت أن ذلك قمة العدل .

كما تناولت فيها أيضا رحمة الاسلام بالعائر ورفقه به كاشتراط نصاب للشهادة وشروط لها وللأقرار ، ودرا الحد بالشبهة ، وحق الشر فى الرجوع عن أقراره ، ومشروعية الاستئصال ، ومنع تعنيف الجانى ، وندب السر . . . الى آخر ذلك من صور الرفق . ثم عرجت على واجب الحكام إزاء الحدود الاسلامية من أقامتها وعدم الاستعاضة عنها بمال هو سحت ، كما بينته أنه يحرم عليهم الشفاعة فى الحدود وقبولها فيها .

وعملا بمبدأ : وبضدها تتبين الأشياء قدمت صورة مقارنة لنظرة القانون الوضعى لجريمة الزنى مع نظرة الشريعة الاسلامية حيث يتبين سمو الشريعة الاسلامية وسعة أفقها وتحقيقها للمصالح .

وبعد وصف البحث وضعت مدخلا بين الحد لغة واصطلاحا .

* وأما الفصل الأول فقد جعلته للتعريف بجريمة الزنى .

حيث نقلت تعريفها عند كل من فقهاءنا الأجلاء : المالكية والحنابلة والشافعية والحنفية والزيدية ، ثم استنتجت من هذه التعاريف أركان الجريمة التى لا يقام الحد ما لم تتوفر فاذا بها اثنان : الوطء المحرم ، وتعمد الوطء . ثم فصلت هذين الركنين ببيانها وبيان ما هو منها وما ليس منها . . . فناقشت اللواط ووطء الميتة والبهيمة موردا المذاهب فى ذلك كله حيث نخرج بنتيجة أن اللواط ليس زنى لكنه جرم مستقل له حده

(م ٨ - جريمة الزنا)

الخاص ، واما وطء الميتة والبهيمة فالراجع ان فيهما التعزير . والتعزير قد يصل الى القتل على خلاف بين العلماء .

اما تعمد الوطء فاقدم الجاني على جريمته عالما بالتحريم نير جاهل ولا مكره ولا مخطيء .

✽ اما الفصل الثاني فموضوعه اصناف الزناة وعمواتهم .

وقد تعرفنا هناك على البكر وبيننا ان حده الحاد مائة وتعزير عام على الذكر اما الرقيق والانثى فقد وجدنا انفسنا نميل الى القول بأن لا يغربا .

وتناولنا في هذا الفصل الحديث عن مظاهر رحمة الاسلام حيث وجدنا فقهاءنا قد وصفوا السوط الذي يضرب وينوا كيفية الضرب ، وحيث نجد المشرع رحمة بالخلق يعنى المبرض الزانى عن الحد اعفاء مؤقتا ان كان الامل فى شفائه قائما ويضربه بحيلة لطيفة اذا كان العكس .

كما تعرفنا على المحصن وشروطه وناقشناها جميعا وملنا الى ان الاسلام ليس شرطا فى الاحصان فتشمل سلطة امام المسلمين المسلم والكافر فى اقامة الحدود .

وناقش قوم حد الرجم فرددنا عليهم واثبتنا ان الرجم وارد على الزانى المحصن ، ورجحنا ان الامام مخير بين ان يجمع على الزانى الى الرجم جلدا او لا بحسب تقديره لشناعة الجريمة ، ورجحنا ان الرجم لا يؤخر لمرض اذ المراد اطلاق الجاني وانه يؤخر للحمل فاذا رضع الولد اللبن ووجد من يكفله رجعت الام . وراينا ان حضور الامام الرجم مندوب ليس الا .

والحذر مشروع وليس واجبا واستحسننا لمن ثبت زناه بالترار ان لا يحفر له تمكينا له من الرجوع اذا شاء .

وختمنا بحث المحسن بترجيح الصلاة عليه اذا رجم خلافا لمن قال بغيره .

وقد افردنا بحثا خاصا بأحكام الرقيق من أجل تكامل الموضوع مبينا حدهم وأنه نصف حد الحر البكر ثم تحدثنا عن يقيم الحد عليهم وحكم بيعهم وموقعهم من التغريب .

* الفصل الثالث وموضوعه أدلة اثبات الزنى فمنها ما هو محل اتفاق وهو الاقرار والشهادة ومنها مختلف فيه كالقرائن وعلم القاضى .

وقد تعرفنا على شروط المقر وشروط الاقرار مبينين ما هو محل خلاف ثم تناولنا حكم الرجوع عن الاقرار ، وفيما اذا اجتمعت شهادة واقرار بأيهما يعمل ، وحكم تلقين المقر بجريمة ما يدفع عنه الحد وكذلك شروط الشاهد والشهادة وتحقيق كم عدد الشهود ثم تناولنا حكم الرجوع عن الشهادة وموانعها .

وقد رجحنا العمل بالقرينة للقاضى المتصف بالذكاء والفتنة التاثير على الربط والاستنتاج على أن يتخذ من ذلك طريقا الى الوصول الى أحد سببلى الاثبات المتفق عليهما ، ورجحنا عدم جواز حكم القاضى بعلمه .

تلك مجمل الحقائق الرئيسية التى تضمنها البحث وأختم الخاتمة بسؤال الله تعالى حسن الخاتمة وهو الموفق . وصلى الله وسنم على سيدنا رسول الله وآله وصحبه والحمد لله أولا وآخرا .

المحتويات والمراجع

المراجع

أولاً — القرآن والتفسير :

- ١ — القرآن الكريم .
- ٢ — تفسير فتح القدير الجامع بين فنى الرواية والدراية من علم التفسير — محمد على الشوكانى .
ت ١٢٥٠ هـ — ط دار الفكر — بيروت .
- ٣ — بعض معالم المجتمع الإسلامى من سورة الأحزاب —
عبد الوهاب الديلمى (رسالة ماجستير) .

ثانياً — الحديث :

- ٤ — سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة وأحكام — محمد
ابن اسماعيل الأمير — ت ١١٨٢ هـ — ط دار الفكر —
بيروت .
- ٥ — نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار — الشوكانى — ط
مصطفى البابى الحلبي .
- ٦ — صحيح مسلم بشرح النووي — النووي —
ت ٦٧٦ هـ — ط المطبعة العصرية .
- ٧ — فتح البارى شرح صحيح البخارى — أحمد على
ابن حجر — ت ٨٥٢ هـ — ط دار المعرفة — بيروت .
- ٨ — خطبة الحاجة — الألبانى — ت ط المكتب الإسلامى
دمشق .
- ٩ — جامع الأصول فى أحاديث الرسول — ابن الأثير —
ت ٦٠٦ هـ — ط دار البيان وآخرون — بيروت .

١٠ — فيض القدير شرح الجامع الصغير — المناوي — ط
دار المعرفة — بيروت .

ثالثا — الفقه :

١١ — بداية المجتهد ونهاية المقتصد — ابن رشد — ط
٥٩٥ هـ — ط دار الفكر .

١٢ — الشرح الصغير على أقرب المسالك الى ذهب الامة
مالك — أحمد الدردير — ت ١٢٠١ هـ — ط دار المعارف
بمصر .

١٣ — منهاج المسلم — أبو بكر الجزائري — ط دار الفتح .

١٤ — الجنايات وعقوباتها في التشريع الاسلامي — د. حامد
محمود اسماعيل — ط مطبعة السنة المحمدية .

١٥ — التاج المذهب لأحكام المذهب — أحمد تاسم العنسي —
ط عيسى البابي الحلبي .

١٦ — المغنى — ابن قدامة — ت ٦٣٠ هـ — ط مكتبة الرياض
الحديثة .

١٨ — معجم الفقه الحنبلي — وزارة الأوقاف بالكويت .

١٨ — معجم الفقه الحنبلي — وزارة الأوقاف بالكويت .

١٩ — المحلى — على بن حزم — ت ٥٦٦ هـ — ط المكتب
التجاري بيروت .

٢٠ — المحلى — على ابن حزم — ت ٥٦٦ هـ — ط المكتب
التجاري — بيروت .

٢٠ — مباحث في التشريع الجنائي الاسلامي — د. محمد فاروق
النبهان — دار القلم .

- ٢١ — مجموع فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية —
ت ٧٢٨ هـ — ط مطابع الرياض .
- ٢٢ — احكام الذميين والمستأمنين فى دارالاسلام — د. عبدالكريم
زيدان .
- ٢٣ — كتاب الازهار فى فقه الأئمة الاطهار — المهدي أحمد
يحيى المرتضى — ت ٨٤٠ هـ ط مكتبة الحياة — بيروت .
- ٢٤ — فقه السنة — سيد سابق — ط دار البيان — الكويت .
- ٢٥ — الطرق الحكيمية فى السياسة الشرعية — ابن القيم —
ت ٧٥١ هـ — ط مطبعة مصر .
- ٢٦ — زاد المعاد — ط مصطفى البابى الحلبي — مصر .
- ٢٧ — الحجاب — مولانا ابو الأعلى المودودى — ط دار الفكر .
- ٢٨ — التشريع الجنائى الاسلامى مقارنة بالقانون الوضعى —
الشهيد عبد القادر عودة — ط دار الكاتب العربى —
بيروت .
- ٢٩ — الفتاوى الهندية — الشيخ نظام — ط المكتبة الاسلامية
تركيا .

رابعاً — كتب أخرى :

- ٣٠ — دراسات اسلامية — د. محمد عبد الله دراز — طبعة
دار القلم — الكويت .
- ٣١ — شبهات حول الاسلام — محمد قطب — دار الشروق .
- ٣٢ — الاسلام في قفص الاتهام — شوقي أبو خليل — طبعة
دار الفكر .
- ٣٣ — الامراض الجنسية — د. نبيل الطويل .
- ٣٤ — خطر التبرج والاختلاط — عبد الباقي رمضون — طبعة
مؤسسة الرسالة .